الأمم المتحدة

DP/2008/35

Distr.: General
6 May 2008
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٨

من ١٦ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، جنيف

البند ١٧ من جدول الأعمال المؤقت

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة*

مذكرة من الأمينة التنفيذية

موجز

يتمثل النشاط الرئيسي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في دعم البلدان للوفاء بالتزاماتها في مجالي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وهذا هو الهدف الوحيد الذي تتمحور حوله الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، التي أقرها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٧. وهو يشكل إطارا شاملا لبرامج الصندوق وللدعم الفني والمالي الذي يقدمه إلى البلدان. وكانت سنة ٢٠٠٧ المنصرمة السنة الأخيرة من الإطار التمويلي المتعدد السنوات للصندوق. وتعرض هذه المذكرة لمحة عامة عن التقدم التراكمي الذي أُحرز في درب تحقيق النتائج المبينة في الإطار التمويلي المذكور، إلى جانب الجوانب البارزة للدعم الذي قدمه الصندوق إلى البلدان في عام ٢٠٠٧.

* أدى جمع البيانات المطلوبة لتزويد المجلس التنفيذي بأحدث المعلومات إلى تأخر تقديم هذا التقرير.

030608 030608 08-32943 (A)

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – السياق ٣

ثالثا – الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧: فعالية التنمية ٤

ألف – النتيجة ١: صياغة تشريعات وسياسات وتنفيذها على الصعيدين الوطني والإقليمي لتعزيز حقوق الإنسان للمرأة وحمايتها ٤

باء – النتيجة ٢: تحلي المؤسسات الرئيسية بروح القيادة والالتزام والقدرة الفنية والمسؤولية اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين ٩

جيم – النتيجة ٣: امتلاك مناصري المساواة بين الجنسين المعارف وتمكنهم من الإشراف على عملية وضع السياسات والبرامج وتخصيص الموارد وتغييرها ١١

دال – النتيجة ٤: تغيرت المواقف والممارسات الضارة والتمييزية لصالح تعزيز حقوق النساء والفتيات وحمايتها ١٣

رابعا – الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧: فعالية الصندوق ١٥

ألف – الهدف ١: اتساق خدمات الصندوق وأهميتها وقابليتها للاستمرار ١٥

باء – الهدف ٢: امتلاك برامج الصندوق قدرات تكون متناسبة مع الطلبات وفرص التجديد والتعلم والنتائج وداعمة لها ١٦

جيم – الهدف ٣: إقامة شراكات استراتيجية توسع نطاق دوائر المناصرين الجديدة والتعلم لتحقيق المساواة بين الجنسين ١٨

دال – الهدف ٤: تنظيم الموارد المالية والبشرية وإدارتها بما يتفق مع التزام بالتميز والتمكين والحقوق ١٩

هاء – الهدف ٥– توفير قاعدة موارد أوسع وأكثر تنوعا وموثوقية تدعم قدرة الصندوق على الاستفادة من الفرص والوفاء بالالتزامات ٢٠

أولا – مقدمة

١ – كان العام الفائت بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عام الفرص والتحديات والتغيير. فتكثفت النقاشات بين الحكومات وفي المجتمع الدولي وفي منتديات أخرى لبحث كيفية تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على دعم البلدان من أجل التقدم في درب تحقيق المساواة بين الجنسين، وهذا هدف أيده الأمين العام للأمم المتحدة. وأجرى الصندوق مشاورات مكثفة بشأن خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ ونال موافقة المجلس التنفيذي عليها. وأوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالموافقة على أولى ميزانيات الدعم القائمة على النتائج لفترة السنتين للصندوق. وشهد الصندوق في عام ٢٠٠٧ نموا كبيرا في قاعدة موارده التي تجاوزت حد الـ ١٠٠ مليون دولار، وحقق (بل في الواقع تخطى) أهدافا عام ٢٠٠٧ وأهداف الإطار التمويلي المتعدد السنوات على صعيد الموارد (الأساسية) و (غير الأساسية) الأخرى.

٢ – وفي عام ٢٠٠٨، ينقضي نصف فترة الـ ١٥ عاما المحددة التي اتفقت الدول الأعضاء على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أثناءها. ويرتدي عمل الصندوق وسائر المنظمات المختصة بشؤون المرأة أهمية فائقة، لأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اعتُبرا هدفين بحد ذاتهما، إلى جانب اعتبارهما عاملين مركزيين لتحقيق الأهداف الإنمائية الدولية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ولا بد من كفالة امتلاك الصندوق القدرة والنفوذ والتركيز والموارد لكي يضطلع بمهمته المزدوجة المتمثلة في توفير المساعدة المباشرة على الصعيد القطري وتأدية دور أحد المحركات الرئيسية لمساعدة منظومة الأمم المتحدة على دعم البلدان بالطريقة الملائمة وهي في معرض دفع مسألتي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لتصبحا على مستوى الأولويات الوطنية.

ثانيا – السياق

٣ – مثل إصلاح الأمم المتحدة جانبا دائما من جوانب السياق الذي يعمل فيه الصندوق. وفي عام ٢٠٠٧، جاءت التغييرات في المساعدة الإنمائية التي ينظمها إعلان باريس وخطة فعالية المعونة لتترك وقعا شديدا على برامج الصندوق، على غرار ما فعلته الفرص والتحديات الجديدة ذات الصلة بعمليات إصلاح الأمم المتحدة. ومن أدوار الصندوق الرئيسية بناء معارف مناصري المساواة بين الجنسين وقدراتهم لتعزيز هذه المساواة في عمليات الإصلاح هذه.

٤ - وما ينظم العمل الذي يضطلع به الصندوق دعما لتحقيق المساواة بين الجنسين هو منهاج عمل بيجين واتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ والأهداف الإنمائية للألفية وعدد متزايد من خطط العمل والقوانين والسياسات الوطنية والإقليمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وفي عام ٢٠٠٧، زاد الصندوق من الدعم الذي قدمه لتنمية القدرات الوطنية المستدامة على الوفاء بالالتزامات بتحقيق المساواة بين الجنسين والمساءلة بشأنها، وذلك عبر مواصلة التركيز على أربعة أهداف رئيسية هي: تقليص معدلات الفقر في أوساط الإناث؛ ووضع حد للعنف ضد المرأة؛ ومعالجة الأبعاد الجنسانية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وتحقيق المساواة بين الجنسين في إطار الحوكمة الديمقراطية. ويحدد الصندوق المجالات التي يركز عليها في عمله في ضوء ما يوجد على الصعيدين الوطني والإقليمي من احتمالات وثغرات ذات صلة بالأهداف الأربعة المذكورة.

ثالثا - الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧: فعالية التنمية

ألف - النتيجة ١: صياغة تشريعات وسياسات وتنفيذها على الصعيدين الوطني والإقليمي لتعزيز حقوق الإنسان للمرأة وحمايتها

٥ - إن القوانين والسياسات التي تزيد من حدة التمييز والاستبعاد تؤدي أيضا إلى عدم تكافؤ علاقات القوى. وتصدى مناصرو المساواة بين الجنسين لهذا الأمر عبر الضغط لإلغاء الأحكام التمييزية من القوانين والسياسات ولاعتماد إطار قانوني يكون متطابقا مع الالتزامات باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وسائر الأطر المعيارية الدولية والإقليمية. وبنهاية عام ٢٠٠٧، بلغ عدد البلدان التي صدقت على الاتفاقية ١٨٥ بلدا وعدد البلدان التي صدقت على البرتوكول الاختياري الملحق بها ٩٠ بلدا.

٦ - وبين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧، ساهم الصندوق في تعزيز الأطر القانونية والسياساتية في ٩٠ بلدا، بإلغاء الأحكام التي تميز ضد المرأة في تسعة بلدان؛ واعتماد أو تنفيذ قوانين أو سياسات لتعزيز حقوق المرأة في ٣٨ بلدا وهيئتين إقليميتين؛ وتعزيز الأحكام المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في دساتير خمسة بلدان؛ وحشد موارد إضافية لتحقيق المساواة بين الجنسين عبر إدراج منظور المساواة بين الجنسين بصورة أكثر بروزا في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية و/أو استراتيجيات الحد من الفقر في ١٣ بلدا. وقدم الصندوق الدعم، بالتعاون مع شركاء آخرين في الأمم المتحدة، إلى أكثر من ٨٠ بلدا لتقديم تقاريرها بشأن تطبيق الاتفاقية و/أو تعزيز قدراتها على تطبيقها.

اعتماد قوانين وسياسات لتعزيز حقوق الإنسان للمرأة وتحقيق تقدم في مجال المساواة بين الجنسين

٧ - في سبيل إنشاء وتعزيز الآليات القانونية لتمكين المرأة، يعمل الصندوق لاستحداث سياسات وتشريعات بشأن المساواة بين الجنسين وإقرارها وتطبيقها، فضلا عن استحداث سياسات وتشريعات خاصة بكل قطاع من القطاعات، من بينها تلك التي تخفف من الفقر في أوساط النساء، والقضاء على العنف ضد المرأة، وتعزيز الحوكمة الديمقراطية. وفي عام ٢٠٠٧، وإلى جانب مساعدته العديد من البلدان في هذا الصدد، قدم الصندوق الدعم لرسم سياسات إقليمية بشأن المسائل الجنسانية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وفي حالات عديدة، تشمل المبادرات التي يتخذها توفير الخبراء إلى الهيئات النسائية الوطنية ودعم المشاورات مع المنظمات غير الحكومية لكي يُسن، على سبيل المثال، مشروع قانون بشأن المساواة بين الجنسين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويوضع مشروع سياسات وطنية بشأن المسائل الجنسانية في ليبريا، ويسن قانون في موريتانيا للقضاء على التمييز ضد المرأة يتضمن مبادئ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي حالات أخرى، يركز الصندوق على عملية تطبيق القوانين، على غرار ما يحدث في فييت نام، حيث يساعد على تنمية قدرات أعضاء الجمعية الوطنية وكبار القضاة في محاكم المقاطعات لتطبيق القانون المتعلق بالمساواة بين الجنسين الذي دخل حيز النفاذ في عام ٢٠٠٧.

٨ - وفضلا عن مساهمته في وضع السياسات والتشريعات الشاملة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، ساهم الصندوق في إحراز تقدم في مجال تخفيف معدلات الفقر في أوساط الإناث عبر دعمه على امتداد السنوات الأربع الماضية ٥٣ نشاطا لتمتين الأطر القانونية أو السياساتية ذات الصلة بهذا الشأن في ٣٧ بلدا، بالعمل مع الشركاء على الصعيد الوطني والشركاء في الأمم المتحدة. ويركز الصندوق في الدعم الذي يقدمه على الفرص والتحديات في سياقات محددة، من بينها تعزيز حصول نساء الريف في رابطة الدول المستقلة وغرب أفريقيا على حقوقها في الأرض والملكية والإرث؛ وتعزيز الأبعاد الجنسانية للسياسات الزراعية، لا سيما في غرب أفريقيا؛ وتوفير المساعدة لوضع الاستراتيجيات التي تنظم أوضاع النساء العاملات من منازلهن والمهاجرات العاملات في الدول العربية وآسيا؛ وزيادة الخيارات الاقتصادية المتاحة للنساء المنتجات في البلدان التي تتعافى من آثار النزاعات المسلحة وللمتضررات من فيروس نقص المناعة البشرية والمصابات به في الجنوب الأفريقي وغرب أفريقيا.

٩ - ووثق الصندوق الجهود التحفيزية التي بذلها لتعزيز السياسات التي تحمي حقوق العاملات المهاجرات. وبدأ في عام ٢٠٠١ برنامجه القاضي بدعم العاملات المهاجرات في آسيا والدول العربية. وإن أحد أحجار الزاوية التي يقوم عليها هذا البرنامج هو جمع ممثلين

حكوميين من البلدان الأصل والبلدان المقصد جنبا إلى جنب لضمان حماية حقوق الإنسان للعاملات المهاجرات، ولتعريفهن وتوعيتهن بحقوقهن.

١٠ - وثمار هذا العمل في البلدان الأصل واضحة للعيان في نيبال التي اعتمدت في عام ٢٠٠٧ قانونا بشأن العمال الأجانب ألغى الأحكام التي تميز ضدهم (من بينها الحظر المفروض على النساء المسافرات إلى دول الخليج). فغدت المهاجرات النيباليات يحصلن على معلومات عما لدى أرباب العمل من واجبات تجاههن بموجب عقود العمل وعن مراكز مساعدة المهاجرين الموجودة في البلدان المقصد. وتيسّر إقرار القانون بفضل الشبكة الوطنية للعاملات المهاجرات بالشراكة مع منتدى المهاجرين لآسيا. كما تعاونت النيباليات مع منظمة تنسيق الأبحاث المتعلقة بالإيدز والتنقل، آسيا، (Coordination of Action Research on Aids and Mobility, Asia)، لضمان حقوق العاملات المهاجرات في إسرائيل ولبنان والمملكة العربية السعودية وهونغ كونغ.

١١ - وبالنسبة لمسألة وضع حد للعنف ضد المرأة، فإن الصندوق يركز على هذا الهدف عبر تقديم الدعم المباشر إلى الشركاء على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويركز أيضا على هذا المجال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة. وأشار تقرير الأمين العام المعنون ''دراسة متعمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة'' إلى أن لدى ٨٩ بلدا الآن نوعا ما من الأحكام القانونية ضد العنف المترلي، و ٩٣ بلدا بشأن الاتجار بالبشر و ٩٠ بلدا ضد الاعتداء الجنسي، في حين أنه يجوز في ١٠٤ بلدان مقاضاة الأزواج الذين يغتصبون زوجاتهم. وساهم الصندوق في تعزيز القوانين والسياسات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، فسُجل تقدم في هذا المجال في ٣٨ بلدا في عام ٢٠٠٧ مقارنة بـ ٣٥ بلدا في عام ٢٠٠٦ و ١٣ بلدا في عام ٢٠٠٥ و ١٤ بلدا في عام ٢٠٠٤. وركز ٤٠ في المائة من أصل هذه المبادرات على العنف المترلي، و ٣٠ في المائة على العنف العام ضد المرأة، و ١٥ في المائة على الاتجار بالبشر و ٥ في المائة على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية أو الاعتداء الجنسي. ويعمل القائمون على البرامج أكثر فأكثر مع جهازي الشرطة والقضاء ومع الرجال والفتيان للتركيز بشكل أكثر انتظاما على تطبيق القوانين والسياسات.

١٢ - وفي مجال الحوكمة الديمقراطية، يعمل الصندوق مع طائفة واسعة من الشركاء في الأمم المتحدة، في أغلب الأحيان مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية ومفوضية حقوق الإنسان لمساعدة الشركاء الوطنيين على تقييم الاحتياجات وعلى صياغة وإقرار وتطبيق القوانين والسياسات التي تنطوي على أعمال إيجابية لصاح مشاركة المرأة في الحياة السياسية، بخاصة في البلدان الخارجة من التراع. واضطلع

الصندوق بذلك، أثناء فترة إطاره التمويلي المتعدد السنوات، في ١٦ بلدا، وعلى الصعيد الإقليمي، في سياق الإعلان المتعلق بالمرأة والتنمية الصادر عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ففي عام ٢٠٠٧، على سبيل المثال، قدم الصندوق دعمه إلى جامعة إندونيسيا لاستعراض خمسة قوانين ذات صلة بالعملية الانتخابية والأحزاب السياسية. وحظيت نتائج الاستعراض بموافقة وزارتي الداخلة وتمكين المرأة اللتين اقترحتا تعديل القوانين السارية بحيث تخصص حصة للنساء.

١٣ - وفي ما يتعلق بالدفاع عن المساواة بين الجنسين في النقاشات التي تتناول تمويل التنمية وفعالية المعونة، شرع الصندوق يطبق استراتيجية متعددة الجوانب، لا سيما قبل انعقاد المنتدى الرفيع المستوى الثالث العني بفعالية المعونة، في غانا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية في الدوحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠٠٧، شارك الصندوق، في سياق تركيزه على بناء قدرات مناصري المساواة بين الجنسين على تحديد السبيل الذي ينبغي سلوكه ضمن الأطر الجديدة، في رعاية المشاورات الإقليمية التي تناولت المساواة بين الجنسين وفعالية المعونة مع حكومات البلدان المضيفة في أفريقيا (جنوب أفريقيا وزامبيا وموزامبيق) ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ (إندونيسيا) ورابطة الدول المستقلة (كازاخستان)، وجمعت ممثلين عن حكومات - ضموا ممثلين عن منظمات نسائية وطنية ومسؤولين عن التخطيط وطنيين - وهيئات تشريعية والمجتمع المدني والأمم المتحدة والمؤسسات المانحة بهدف إقامة الشراكات ورسم الاستراتيجيات لضمان إيلاء الاهتمام لمسألة المساواة بين الجنسين في ورقات استراتيجية الحد من الفقر والخطط الإنمائية الوطنية. واعتمد المشاركون في المشاورات توصيات في الإعلانات الصادرة عنهم ليسترشد بها في النقاشات الوطنية والإقليمية والدولية بشأن مواصلة تنفيذ إعلان باريس الذي سيرد في خطة عمل أكرا.

١٤ - وترجم الصندوق التوصيات الملموسة التي انبثقت من هذه النقاشات إلى برامج وإلى إنشاء قاعدة معارف أشمل بشأن المساواة بين الجنسين وفعالية المعونة. وفي عام ٢٠٠٧، أطلق الصندوق، بالتعاون مع المفوضية الأوروبية ومركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية، الشراكة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في سبيل التنمية والسلام (www.gendermatters.eu). وتشمل هذه الشراكة تحليل تبعات الطرائق الجديدة للمعونة على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في ١٢ بلدا ونشر دراسات وطنية عن هذه التبعات في مختلف المناطق، واستحداث مؤشرات خاصة بكل بلد لرصد آثار إعلان باريس على تحقيق المساواة بين الجنسين.

١٥ - وقدم الصندوق أثناء السنوات الثلاث الأخيرة دعمه إلى الشركاء الوطنيين لصياغة نهج يُعتمد بانتظام لدمج الأولويات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ويشمل هذا الدعم تيسير عمل الأفرقة الفنية الوطنية المتعددة الأطراف في مجال تنظيم التزاماتها الوطنية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل بيجين في مجموعة موحدة من المؤشرات والأولويات؛ وشحذ المهارات في مجالي الدعوة وممارسة الضغط. وتتحقق حاليا إنجازات ملموسة في هذا الصدد في أذربيجان وأرمينيا وجورجيا وطاجيكستان وقيرغيزستان ومولدوفا. فالاستراتيجية الإنمائية الوطنية لطاجيكستان، على سبيل المثال، تُلزم الحكومة بالسهر على حصول المرأة والرجل بالتساوي على الموارد الاقتصادية؛ وبدعم خلق الحس التجاري لدى المرأة؛ وتنفيذ المرسوم الرئاسي القاضي بتخصيص نسبة من المقاعد لفتيات وفتيان الريف في مؤسسات التعليم العالي. وتدعم استراتيجية قيرغيزستان الإنمائية الوطنية اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة بالنسبة للمناصب التي تُشغل عن طريق الانتخاب والمناصب التنفيذية لزيادة تمثيل النساء في الحياة السياسية، وتُلزم الحكومة بإجراء تحليل للمناهج والكتب الدراسية للتحقق مما تتضمنه من معلومات بشأن المرأة، مع مراعاة الفوارق بين الجنسين في إصلاح نظام المعاشات التقاعدية، وتنفيذ التدابير الكفيلة بوضع حد للعنف ضد المرأة؛ وتتضمن ورقة جورجيا للتعافي الاقتصادي والحد من الفقر التزاما بتحسين مراعاة قوانين العمل للمساواة بين الجنسين، وتقليص الممارسات التي تؤذي النساء - لا سيما العنف الأسري - وتنفيذ خطة تمتد أربع سنوات لتحقيق المساواة بين الجنسين، على غرار المعتمد في البيان السياسي الصادر عن البرلمان.

التحديات والدروس المستخلصة

١٦ - اعتبر تقييم الإطار التمويلي المتعدد السنوات أن الدعم الذي يقدمه الصندوق من أجل تعديل السياسات والقوانين هو ''أحد أبرز مجالات عمله''، لكنه ذكر أن تقاريره ''توفر معلومات لا تذكر عن مدى تطبيق التعديلات التي أُدخلت على التشريعات وعن التغييرات ... التي أسهمت هذه التغييرات في إحداثها''. ولا تتوافر معلومات بشأن ما يقتضيه الانتقال من الالتزام بالمساواة بين الجنسين إلى اتخاذ إجراءات لتحقيقها. ويشكل ذلك أحد المجالات الرئيسية محط التركيز في الخطة الاستراتيجية الجديدة والموضوع الذي خضع لبحث متعمق في التقرير المعنون ''تقدم المرأة في العالم، ٢٠٠٨'' (Progress of the World's Women 2008).

باء – النتيجة ٢: تحلي المؤسسات الرئيسية بروح القيادة والالتزام والقدرة الفنية والمسؤولية اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين

١٧ – إن الانتقال من مرحلة الالتزام بتحقيق المساواة بين الجنسين إلى مرحلة تحقيقها وتحمل مسؤوليتها يعني أن على المؤسسات الرئيسية التي تضع السياسات وتقدم الخدمات تعزيز قدرتها بحيث تتمكن من الدفاع عن قضية النساء والفتيات. ولكي تتمكن أي مؤسسة من مراعاة المنظور الجنساني بفعالية، يتعين عليها إعادة تشكيل نظم الحوافز لكي تلبي على نحو أفضل احتياجات المرأة؛ وتغيير مقاييس الأداء بحيث يتسنى تسجيل الخدمات المقدمة لتلبية احتياجات المرأة والمكافأة عليها؛ والتشجيع على إعداد ميزانيات مراعية للمساواة بين الجنسين؛ وترسيخ القيادة الفعالة للدفاع عن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. وقدم الصندوق في السنوات الثلاث الأخيرة الدعم لنحو ٩٠ بلدا في مجال النتيجة هذه.

البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس

١٨ – أدى التركيز على الأهداف الإنمائية للألفية إلى ازدياد اهتمام الدول الأعضاء بإنتاج بيانات مصنفة بحسب نوع الجنس واستخدامها، وعلى نحو مطرد، بتحديد مجموعة أوسع من الوسائل لقياس المساواة بين الجنسين واستخدامها، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالعنف ضد المرأة والفقر في أوساط الإناث. ودعم الصندوق أثناء فترة الإطار التمويلي المتعدد السنوات العملية الطويلة الأجل المتمثلة في التغيير المؤسسي من أجل تحقيق المساواة، عبر تعزيز قدرات الشركاء الوطنيين والمحليين على ترسيخ وسائل معينة مثل وضع البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس (أكثر من ٥٠ حالة) وإعداد ميزانيات تراعي المساواة بين الجنسين (أكثر من ٣٠ بلدا). وفي عام ٢٠٠٧، ساهم الصندوق في إدخال تغييرات مؤسسية إيجابية بالتعاون مع طائفة أوسع من الشركاء الوطنيين والإقليميين، من ضمنهم وزارات المالية والتخطيط والعمل والعدل؛ وأجهزة إنفاذ القانون؛ والبرلمانات؛ والمجالس الوطنية المعنية بمكافحة الإيدز؛ والبلديات؛ والمنظمات الإقليمية؛ والشركاء من القطاع الخاص.

السياسات والبرامج وتخصيص الموارد في المؤسسات الرئيسية

١٩ – يخلف دعم الصندوق لإعداد ميزانيات في وزارات المالية تراعي المساواة بين الجنسين أثرا على السياسات والممارسات المؤسسية وطريقة تخصيص الموارد. ففي المغرب، اشترطت التعميمات التي صدرت أثناء السنوات الثلاث الأخيرة دمج المنظور الجنساني في الخطط والميزانيات ومؤشرات رصد الأداء. كما اضطلعت وزارة المالية بالدور الريادي لمساعدة الوزارات المعنية على إعداد التقارير المتعلقة بالميزانيات التي تراعي المنظور الجنساني.

وفي إكوادور، ساعد برنامج الدعم الذي ينفذه الصندوق بالتعاون مع مجلس شؤون المرأة وزارة المالية على إدخال بند محدد في الميزانية لتتبع استثمارات القطاعات في مجال تنفيذ خطة تكافؤ الفرص. وفي بوليفيا، أدت أعمال الدعوة التي يضطلع بها معهد التدريب النسائي المتكامل (Institito de formacion Femenina Integral) بدعم من الصندوق إلى وضع مبادئ توجيهية لميزانيات البلديات تقتضي من البلديات تخصيص موارد للبرامج التي تساعد على تحقيق المساواة بين الجنسين وتوفر خدمات للنساء ضحايا العنف.

٢٠ - وفي عام ٢٠٠٧، قام البرنامج الذي ينفذه الصندوق ويدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون ''تعزيز حماية المرأة من العنف الذي يستهدفها بسبب نوع جنسها في رواندا'' (*Enhancing Protection from Gender Based Violence in Rwanda*) ويساند الشبكات النسائية لتوفير التدريب على كيفية مواجهة حالات العنف المترلي، بتوسيع نطاق عمله مع قوات الدفاع الرواندية عبر المشاركة معها في تدريب ما مجموعه ٢ ٢٩٣ فردا عسكريا، من ضمنهم ٥٩٨ فردا موفدون في بعثة لحفظ السلام في دارفور. وأُنشئ في إطار قوات الدفاع مكتب لتنسيق الشؤون الجنسانية ضم جهات تنسيقية أُلحقت بالألوية والكتائب؛ ونُفذ الشيء نفسه في السودان وبوروندي. ودعت اليونيسيف أفراد الشرطة الذين دُربوا في برنامج رواندا للتحدث في بلجيكا عن تجربتهم ودعاهم صندوق الأمم المتحدة للسكان للقيام بالأمر نفسه في جنوب أفريقيا.

٢١ - ومن العوامل الحيوية التي لا بد منها لمنح النساء فرصة اللجوء إلى نظام العدل هو إدراج منظور المساواة بين الجنسين في مؤسسات قطاع القضاء والعدل. وتشكل تنمية القدرات والنقاشات بين بلدان الجنوب بالنسبة لموظفي هذه المؤسسات إحدى الاستراتيجيات الرئيسية التي أفضت إلى نتائج ملموسة. وإن برنامج تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في جنوب شرق آسيا، الذي بدأ في عام ٢٠٠٤، دعم عملية تدريب قضاة المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف وممثلي مؤسسات تدريب القضاة والمدافعين عن إنشاء جهاز قضائي يراعي المساواة بين الجنسين في عام ٢٠٠٧، تبعا لنموذج تثقيفي بشأن المساواة بين الجنسين قدمه خبراء مختصون من منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بتوعية الأوساط القضائية بمسألة المساواة. وشُكلت بعدئذ شبكة إقليمية من القضاة ومؤسسات تدريب القضاة والناشطين.

التحديات والدروس المستخلصة

٢٢ - إن النتائج التي تمخض عنها إعداد ميزانيات تراعي المساواة بين الجنسين أثناء فترة الإطار التمويلي المتعدد السنوات كانت دوما نتائج ملموسة من حيث تعزيز السياسات

والإجراءات الداخلية التي تعتمدها الوزارات بشأن المساواة بين الجنسين. غير أن عملية تحول المؤسسات، سواء كان ذلك باستخدام ميزانيات تراعي المساواة بين الجنسين أو أي مداخل أخرى، هي عملية طويلة الأجل تستدعي التزامات دائمة ودعما متينا ومعايير مرجعية واضحة. ويمكن مؤازرة هذا الجهد عبر استحداث مؤشرات أكثر وضوحا بشأن عملية التغيير المؤسسي لتحقيق المساواة بين الجنسين، وسيشكل هذا الأمر إحدى الأولويات الرئيسية في الخطة الاستراتيجية القادمة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

جيم - النتيجة ٣: امتلاك مناصري المساواة بين الجنسين المعارف وتمكنهم من الإشراف على عملية وضع السياسات والبرامج وتخصيص الموارد وتغييرها

٢٣ - يدعم الصندوق و/أو ييسر تعزيز قدرات شبكات مناصري المساواة بين الجنسين، الوطنية منها والإقليمية، لضمان وضع سياسات وبرامج ومخصصات من الموارد أكثر إنصافا بين الجنسين. ويساعد الصندوق وزارات شؤون المرأة والمشرِّعات والمجموعات المتخصصة، مثل الشبكات المعنية بالإيدز والمرأة، والمهاجرات، ونساء الشعوب الأصلية والريفيات إلى ما هنالك. وبين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧، قدم الصندوق الدعم أو المساعدة الفنية إلى ما يربو على ٩٠ وزارة من وزارات شؤون المساواة بين الجنسين أو شؤون المرأة، وساهم في إنشاء أو تعزيز أكثر من ١٠٠ شبكة ومنظمة نسائية غير حكومية وطنية وإقليمية.

٢٤ - وقدم الصندوق إلى الأجهزة الوطنية المعنية بالمرأة في أفغانستان أكثر برامج الدعم كثافة، إذ أثمر برنامج الدعم هذا عن تشكيل فريق داخل وزارة شؤون المرأة معني ببناء القدرات المؤسسية. وركز هذا الفريق على تعزيز قدرات نائب الوزير المعني بالشؤون التقنية وإدارة التخطيط في الوزارة، ومساندة كبار الموظفين لتمكين إدارة التخطيط من إقامة توازن أكثر دقة بين توفير المساعدة التقنية والعمل باسم الوزارة.

٢٥ - وبفضل الدعم الذي يقدمه الصندوق في إطار قرار مجلس الأمن ١٣٢٥، أصبح في وسع النساء في جنوب السودان المشاركة في الاجتماعات على الصعيد الدولي لإبراز المسائل الجنسانية ومسائل النساء الحاسمة الأهمية في مجال بناء السلام وإعادة الإعمار في إطار اتفاق السلام الشامل. واعتمدت الحكومة المنشور الذي أُعد بمساعدة الصندوق والمعنون: العدل للمرأة: التعهدات والالتزامات لتطبيق اتفاق السلام الشامل (*Gender Justice: Undertakings and Commitments to implementation of the Comprehensive Peace Agreement*) كوثيقة بشأن الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لإنصاف المرأة. وبفضل المساعدة التي قدمها الصندوق، تمكنت النساء أعضاء المجلس الوطني على صعيد الأحزاب كافة من الاجتماع والقيام رسميا بتشكيل تجمع النساء السودانيات الأعضاء في المجلس الوطني. ويقدم هذا التجمع الدعم

من أجل صياغة مشروع للدستور وبنية للحوكمة، مما يشكل إحدى الخطوات الكبرى في درب التضامن بين القيادات النسائية. وفي دارفور، ساعد الصندوق النساء للمشاركة في ''الحوار الدارفوري''، بالعمل لحمل النساء من جميع أطراف النزاع على وضع برنامج مشترك للنساء في دارفور ولضمه إلى مطالب النساء في الخرطوم لكي تصبح هناك مجموعة موحدة من المطالب للتأثير في الجولة القادمة من محادثات السلام.

تعزيز مشاركة المجتمع المدني في الحوكمة

٢٦ - تتيح الطرائق الجديدة للمعونة الفرص أمام حشد المزيد من الموارد لتمكين النساء. فيدير الصندوق في كينيا ''صندوقا مشتركا بشأن المرأة والحوكمة'' تجاوزت التبرعات التي وردت إليه في عام ٢٠٠٧ ما مجموعه ٩,٥ ملايين دولار. والغرض من هذا الصندوق المشترك هو ''تغيير طريقة القيادة والحوكمة على جميع المستويات في كينيا للتخفيف من حدة الفقر وتوفير الخدمات الأساسية وتحقيق المساواة بين الأشخاص''. وفي عام ٢٠٠٧، ركز الصندوق على مؤازرة النساء في تطلعاتهن السياسية في الانتخابات العامة التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، فساعد ٣٥ منظمة على تعزيز القيادات النسائية والتوازن بين الجنسين في الحوكمة على مختلف مستوياتها في نحو ٢٠٠ دائرة انتخابية من أصل ٢١٠ دوائر. وعلى الرغم من الغموض الذي أحاط نتائج التنافس على رئاسة البلد، فإنه وفقا لـ''مركز وانغاري كينوتي للتوعية بشؤون المرأة في إطار الديمقراطية'' (Wangari Kinoti Education Center for Women in Democracy) ''فاز في الانتخابات الأخيرة أعلى عدد من النائبات في تاريخ كينيا. إذ انتُخبت أربع عشرة امرأة في البرلمان؛ بينما كان البرلمان الأخير يضم تسع نساء...وثمة ثماني نائبات جديدات من أصل الـ ١٤ نائبة، وواحدة كانت عضوا سابقا في البرلمان. وأربع نائبات فقط احتفظن بمقاعدهن''.

التحديات والدروس المستخلصة

٢٧ - تشير البيانات إلى أن الدعم الذي يقدم لتحقيق المساواة بين الجنسين وإلى منظمات حقوق المرأة آخذ في التقلص، بينما لم تتعزز قدرة المنظمات لدرجة كافية تتيح اغتنام الفرص الجديدة وتلبية الاحتياجات الجديدة. وإن نفوذ المنظمات النسائية على الهيئات الرئيسية المعنية بالسياسات كبير لئن كان من الصعب قياسه. ويعتزم الصندوق مواصلة تركيز دعمه في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ على المنظمات النسائية، لا سيما عبر تعزيز الآليات المستخدمة من أجل تتبع تطور قدراتها ونفوذها باعتماد أدوات محسنة لرصد أثر المبادرات المتخذة لتنمية قدراتها.

دال – النتيجة ٤: تغيرت المواقف والممارسات الضارة والتمييزية لصالح تعزيز حقوق النساء والفتيات وحمايتها

٢٨ – ستظل المساواة بين الجنسين أمرا صعب المنال ما لم يؤد الدعم المقدم لتحقيق المساواة بين الجنسين وتفعيل حقوق الإنسان للمرأة إلى إحداث تغييرات إيجابية في المواقف والسلوك على صعيد القاعدة. ولدعم المساواة بين الجنسين في المناطق كافة، ينبغي بذل الكثير من الجهود لتغيير المواقف والممارسات.

التغطية الإعلامية للمسائل المتصلة بالمساواة بين الجنسين

٢٩ – قدم الصندوق دعمه في عام ٢٠٠٧ لتعزيز قدرة المؤسسات الإعلامية وتوسيع نطاق تغطيتها لنشر وعرض معلومات وقصص دعما للمساواة بين الجنسين في جميع المناطق التي يعمل فيها. ويستعين الصندوق أكثر فأكثر بسفراء النيات الحسنة الذين يمثلونه وبوسائط الإعلام المتعددة والفنون الاستعراضية لدعم الدعوة إلى تحقيق إنجازات فعلية، مثل تغيير القوانين أو السياسات. ودعم الصندوق الجهود المبذولة في ٤٥ بلدا لتعزيز استخدام وسائط الإعلام للتعريف بأهداف المساواة بين الجنسين في عام ٢٠٠٧، من بينها الحملات الإقليمية المشتركة بين مؤسسات الأمم المتحدة التي أجريت تحت شعار ”١٦ يوما من التحرك الفعال للقضاء على العنف ضد المرأة“ والحملات التي ساهمت في استحداث الخطط الوطنية من أجل القضاء على العنف ضد المرأة في أنغولا وزمبابوي وسوازيلند.

الآليات المؤسسية الوطنية التي تتيح الحيلولة دون العنف الذي يستهدف المرأة بسبب نوع جنسها وتخفيفه ورصده

٣٠ – إن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، الذي يديره صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، (ويشارك في صنع قراراته سنويا ٢١ مؤسسة تابعة للأمم المتحدة ومنظمة غير حكومية) منح منذ إنشائه في عام ١٩٩٧ أكثر من ١٩ مليون دولار في شكل هبات لـ ٢٦٣ مشروعا في ١١٥ بلدا. وفي عام ٢٠٠٧، ورد ٥١٢ مقترحا بشأن مشاريع وبلغ مجموع الأموال التي طُلبت نحو ١٠٥ ملايين دولار. ومنحت لجان تقييم البرامج زهاء ٥ ملايين دولار لـ ٢٩ مبادرة في ٣٦ بلدا. وتشمل الاستراتيجيات المتعلقة بتلقي الهبات التوعية بالقوانين والسياسات الجديدة؛ والعمل مع أجهزة القضاء الجنائية والمدنية لوضع الإجراءات الخاصة بالتحقيق وأوامر الزجر؛ وتعزيز قدرات أجهزة القضاء وإنفاذ القانون والعاملين في المجال الصحي؛ وتعبئة المجتمعات المحلية، لا سيما الرجال والفئات المهمشة، لتنفيذ القوانين والخطط وجعلها متفقة مع معايير حقوق الإنسان؛ والدعوة إلى تخصيص اعتمادات مناسبة في الميزانية لتنفيذ القوانين والسياسات؛

وإنشاء نظم ومؤشرات لجمع البيانات على الصعيدين الوطني والمحلي للمساعدة على رصد تنفيذ السياسات والقوانين؛ وخلق زخم عبر حملات محددة الأهداف تنفذ عن طريق وسائط الإعلام.

٣١ - وإن برنامج ''المدن الآمنة''، الذي ينفذ بالشراكة مع موئل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات المجتمع المدني، يدعم إصلاح السياسات والتخطيط الحضري والخدمات من أجل حماية النساء من العنف في أحياء مختارة في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية. ويكوّن هذا البرنامج نموذجا لتجديد المناطق الحضرية لتصبح مراعية لاحتياجات النساء، يقضي بتجول النساء المقيمات في أحياء غير آمنة في الشوارع لتحديد الأماكن غير الآمنة منها وتقديم مقترحات لتحسينها، يتم عرضها بعدئذ على الحكومة المحلية للتصديق عليها، بحيث يوضع حد للحالات التي تشكل خطرا على أمنهن. ويتبادل الصندوق الدروس المستخلصة من هذا البرنامج مع الحكومة المحلية والمنظمات غير الحكومية الشريكة في أوروغواي والبرازيل وبوليفيا وبيرو والمكسيك.

التفاوت بين الجنسين على مستوى الموارد الاقتصادية

٣٢ - يعتبر العديد من الشابات في الأراضي الفلسطينية المحتلة أن مشروع ''صبايا'' الذي ينفذه الصندوق بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو سبيل لتمكينهن. إذ إن مراكز ''صبايا'' تعزز قدرات النساء ليصبحن قوى تغيير لإقامة مجتمع فلسطيني يعمه العدل والسلام عبر تحقيق مشاركتهن في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مجتمعاتهن المحلية. وإن هذا البرنامج الذي نفذ كبرنامج تجريبي في عام ٢٠٠٤ قام بتعزيز إمكانيات ١٨ مركزا نسائيا في الضفة الغربية وقطاع غزة لتوفير المشورة القانونية والإرشادات النفسية - الاجتماعية وسائر خدمات الدعم.

التحديات والدروس المستخلصة

٣٣ - يساهم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في تقليص التفاوت الموجود بين الجنسين من حيث الحصول على الموارد والأصول الاقتصادية، وذلك عبر تحسين فرص النساء الاقتصادية والتنظيم؛ وتحدي القوالب النمطية التي تجعل من التفاوت في الدخل والأجور واقعا مستمرا؛ والعمل مع أرباب العمل في القطاعين الخاص والعام لحثهم على المساواة بين الجنسين. وأحد الأمثلة على ذلك كان الشراكة التي بدأها الصندوق في عام ٢٠٠٧ مع السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي لمساعدة النساء العاملات بالتجارة عبر بناء قدراتهن على النفاذ إلى الأسواق وعلى فهم الصكوك التجارية المعتمدة في السوق المشتركة.

ودعم الصندوق تدريب النساء العاملات في قطاع الأعمال التجارية وإدارة الصادرات في زامبيا وزمبابوي وسوازيلند وملاوي، ومساعدة المنظمات النسائية على تركيز خدماتها على العاملات بالتجارة غير الرسمية عبر الحدود. وأثارت هذه المبادرة حوارا بشأن السياسات بين النساء في الجمعيات التجارية ووزارات التجارة والصناعة.

٣٤ - ويلزم توافر المهارات والطرائق المتخصصة لتوثيق وتقييم التقدم المحرز في مجال إحداث تغييرات دائمة في المواقف والممارسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق النساء. ولا بد من الاستثمار في تنمية هذه المهارات نظرا للمساهمات التي يقدمها الصندوق وجهات أخرى في الحملات التي تنفذ عن طريق وسائط الإعلام المتعددة وحملات المناصرة. وتبين من تقييم الإطار التمويلي المتعدد السنوات أن صياغة النتائج والمؤشرات إلى جانب بعض آليات التتبع لتقييم مدى التقدم المحرز ليست وافية. فسيوسع الصندوق نطاق عمله في هذا المجال (آليات التتبع)، بخاصة في سياق الشراكات القائمة بين وكالات الأمم المتحدة (من بينها اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان) ومع الشركاء الإقليميين والوطنيين).

رابعا - الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧: فعالية الصندوق

ألف - الهدف ١: اتساق خدمات الصندوق وأهميتها وقابليتها للاستمرار

٣٥ - يمكن أن يستمر أثر البرامج التحفيزية التي ينفذها الصندوق حتى بعد انتهاء مشاركته فيها، وذلك حينما يعيد شركاء آخرون تنفيذ مثل هذه البرامج أو توسيع نطاقها. فبين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧، كشف الصندوق عن ٧٩ حالة تم فيها إما إعادة تنفيذ مبادرات مثيلة لمبادرات دعمها الصندوق أو توسيع نطاقها. ومن أولى الأولويات الحصول على معلومات موثوقة ومحدثة عن مدى أهمية برامج الصندوق استنادا إلى تقييمات عالية الجودة تستخدم نتائجها لتحسن الأداء بكل دائم. وأجرى الصندوق ٣٤ تقييما أثناء فترة الإطار التمويلي المتعدد السنوات، من بينها تقييم لآلية الإطار نفسه، كانت نتائجها ضرورية لوضع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

٣٦ - وعلى مستوى الاتصالات، بدأ الصندوق يبتعد عن نهج التوعية العريض القاعدة باتجاه نهج يقوم على استخدام أكثر انتظاما لوسائط الإعلام المتعددة - التي تشمل الإذاعة والتلفزيون والإنترنت وسفراء النيات الحسنة والفنون الاستعراضية- في العمليات التي تركز على النتائج، مثل مؤازرة الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لضمان إقرار القوانين الكفيلة بوضع حد لإفلات مرتكبي العنف ضد المرأة من العقاب، والضغط من أجل إدماج حقوق

الإنسان للمرأة في الدساتير الجديدة؛ والعمل لخلق توافق في الآراء بشأن سياسات إيجابية تُتخذ لمنح النساء مزيدا من الفرص للترشح إلى مناصب سياسية. فعلى سبيل المثال، قام الصندوق، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم حملة دعائية محددة الأهداف في تيمور-ليشتي لتعزيز مكانة النساء كمرشحات وناخبات قبل الانتخابات الرئيسية والتشريعية. وبلغت نسبة الناخبات في الانتخابات التشريعية زهاء ٦٠ في المائة، وفازت النساء بنسبة ٢٦ في المائة من مقاعد البرلمان.

٣٧ - وفي عام ٢٠٠٧، بدأ الصندوق يركز استراتيجية الاتصالات التي يعتمدها على الفرص التي توفرها وسائط الإعلام الجديدة، من بينها المدونات الإلكترونية ومواقع الشبكات الاجتماعية ونظام الرسائل القصيرة عن طريق الهواتف الجوالة، لبناء جسور مع دوائر جديدة من المناصرين. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلق الصندوق، بمشاركة سفيرة النوايا الحسنة التي تمثل الصندوق، نيكول كيدمان حملة مناصرة عالمية عن طريق الإنترنت بعنوان ''قل لا للعنف ضد المرأة'' (Say NO to violence against Women) (www.sayNOtoviolence.org).

باء - الهدف ٢: امتلاك برامج الصندوق قدرات تكون متناسبة مع الطلبات وفرص التجديد والتعلم والنتائج وداعمة لها

٣٨ - دُعيت منظومة الأمم المتحدة في القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام ٢٠٠٧ إلى ''الإفادة من خبرة الصندوق الفنية في المسائل الجنسانية''. ويساهم الصندوق في تنسيق أعمال الأمم المتحدة وفي ما تتخذه من إجراءات، كما له تأثير أيضا في عمليات إصلاح الأمم المتحدة إذ إنه يشارك فيها عبر التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والأهداف الإنمائية للألفية ومبادرات ورقات استراتيجية الحد من الفقر، التي يوفر لها الخبرة الفنية[(١)]، مع الدور الذي يؤديه في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. ومع أن النتائج التي تحققها هذه

(١) **إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية**: الأرجنتين، أفغانستان، إكوادور، أنغولا، أوروغواي، بابوا غينيا الجديدة، بوتسوانا، بوروندي، تايلند، تيمور- ليشتي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الرأس الأخضر، رواندا، السنغال، السودان، سورينام، سيراليون، شيلي، طاجيكستان، غانا، غينيا - بيساو، الفلبين، فنزويلا.، الكاريبي (منطقة)، كوت ديفوار، كينيا، ليبريا، مالي، مصر، موزامبيق، مولدوفا، نيبال، النيجر، نيجيريا، هايتي، الهند. **الأهداف الإنمائية للألفية**: الأرجنتين، الأردن، الأرض الفلسطينية المحتلة، أفغانستان، إكوادور، أوروغواي، باراغواي، بوليفيا، بيرو، الجزائر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، زامبيا، السودان، شيلي، طاجيكستان، الفلبين، فنزويلا، قيرغيزستان، الكاريبي (منطقة)، كازاخستان، كمبوديا، كولومبيا، مصر، المغرب، مولدوفا

المشاركة على ازدياد، إلا أن الصندوق يعتبرها، استنادا إلى خبرته، متفاوتة؛ فأحيانا، تتمثل النتيجة الرئيسية لهذه المشاركة في ارتفاع حدة اللهجة في الوثائق (رغم أن النتيجة غير كافية). وتعتبر هذه المشاركة نجاحا عندما تتمكن من توليد التزامات وآليات رصد أكثر قوة لضمان عودة البرامج والموارد بالفائدة على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

مشاركة الصندوق في آليات التنسيق	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الأهداف الإنمائية للألفية	١٥	٣٢	٢٥	٢٣
التقييمات القطرية المشتركة/أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية	١٤	٣٧	٤٢	٤٠
ورقات استراتيجية الحد من الفقر والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية	١٩	١٨	١٨	٣٣

٣٩ - ويؤدي تعدد آليات وعمليات التنسيق في مجال إصلاح الأمم المتحدة إتاحة الفرص أمام تحقيق المساواة بين الجنسين و في الوقت نفسه إلى زرع عقبات في وجهها. والصندوق في صدد وضع نُهُج مبتكرة لتوفير خبرته الفنية بمزيد من الفعالية. ففي جنوب أفريقيا، يرأس الصندوق الفريق الاستشاري المعني بقضايا المرأة وحقوق الإنسان التابع لفريق المديرين الإقليميين. وقد كشف الفريق الاستشاري عن ثغرات في قدرات كل من الأفرقة المتخصصة في الشؤون الجنسانية في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وقام بتدريب فريق أكبر من الخبراء في شؤون المساواة بين الجنسين في المنطقة دون الإقليمية، بحيث تتمكن الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة من الحصول على نوع من الدعم الفني المتكيف مع احتياجات كل منها. ويتحاور الصندوق مع البلدان الثمانية التي يجرَّب فيها برنامج ''توحيد الأداء''، وغالبا ما يكون ذلك بناء على طلب المنسق المقيم أو الفريق القطري التابعين للأمم المتحدة. ففي ألبانيا على سبيل المثال، اختير الصندوق ليتولى تنسيق جهود الفريق القطري من أجل وضع برنامج مشترك بقيمة ٣,٥ ملايين دولار لتحسين تطبيق الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ومكافحة العنف المترلي، التي تقع ضمن نطاق الاستراتيجية الإنمائية الوطنية.

٤٠ - وأبرم المكتب دون الإقليمي للصندوق في إكوادور عام ٢٠٠٦ اتفاقا مع خمسة منسقين مقيمين في المنطقة يقضي بأن يلجأوا إلى الصندوق للاستفادة من الخبرة الفنية التي يمتلكها في مسائل المساواة بين الجنسين. وتلا ذلك في عام ٢٠٠٧ اجتماع رفيع المستوى عُقد لاستعراض التقدم المحرز في هذا المجال منذ إبرام الاتفاق. وشارك في ''اجتماع منطقة الأنديز دون الإقليمي السنوي الثاني لمنسقي المسائل الجنسانية والأفرقة العاملة المعنية بالمسائل الجنسانية المشتركة بين الوكالات'' المنسقون المقيمون الخمسة والمدير الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأمريكا اللاتينية. ووافق فريق المديرين الإقليميين على مواصلة تعزيز الآليات

المشتركة بين المؤسسات للاضطلاع بعمل مشترك ووضع خطة عمل لاتخاذ مبادرات لتحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة، مع إيلاء الأولوية للموضوعات التالية: المشاركة السياسية؛ والعنف الذي يستهدف المرأة بسبب نوع جنسها؛ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وثمة سعي لإبرام هذا النوع من اتفاقات التعاون دون الإقليمية في مناطق أخرى في سياق تطبيق الخطة الاستراتيجية للصندوق على مدى السنوات الأربع القادمة.

جيم - الهدف ٣: إقامة شراكات استراتيجية توسع نطاق دوائر المناصرين الجديدة والتعلم لتحقيق المساواة بين الجنسين

٤١ - بقيت تتوافر في عام ٢٠٠٧ فرص جديدة لتعزيز الشراكات مع مؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة الثنائية والمجتمع المدني والشركاء في القطاع الخاص. وفي عام ٢٠٠٧، كان الصندوق شريكا في أكثر من ٦٠ مبادرة مشتركة بين الوكالات وذلك في الميدان والمقر على السواء، مقارنة بنحو ٥٠ مبادرة في عام ٢٠٠٦. وشارك الصندوق في ١٣ برنامجا مشتركا بشأن المساواة بين الجنسين نفذتها الأمم المتحدة، مقارنة بسبعة مشاريع في عام ٢٠٠٦. كما حشد الصندوق مزيدا من الدعم لمسألتي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عبر تنسيق وبدء شراكات عريضة القاعدة مشتركة بين مؤسسات الأمم المتحدة، لا سيما كونه من الأعضاء المؤسسين لمبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات التراع (التي تضم حاليا ١٢ مؤسسة تابعة للأمم المتحدة)؛ وإشرافه على فريق العمل المعني بالمساواة بين الجنسين التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التي تضم ١٧ عضوا؛ وكمشارك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في رئاسة الفريق العامل المعني بسياسات البرمجة التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛ وإدارته لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة (الذي يضم أكثر من ٢٠ مؤسسة تابعة للأمم المتحدة وخبراء من المجتمع المدني متخصصين في تحديد قيمة الهبات السنوية التي تمنح للبرامج المبتكرة التي تنفذها الحكومات والمنظمات غير الحكومية).

٤٢ - ويعمل الصندوق في أغلب الأحيان مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، لا سيما على إعداد البرامج ذات الصلة بالقضاء على العنف ضد المرأة، ووضع الميزانيات التي تراعي المساواة بين الجنسين وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وينفذ الصندوق حاليا أحد مكونات خطة العمل المتعلقة بالشؤون الجنسانية التي وضعها البنك الدولي، وذلك عبر دعم برنامج يمتد ثلاث سنوات يتعلق بتعزيز تمكين المرأة اقتصاديا عبر تنفيذ مبادرات متمحورة حول النتائج في بيرو وكينيا وليبريا ومصر ومنطقة ميكونغ.

دال – الهدف ٤: تنظيم الموارد المالية والبشرية وإدارتها بما يتفق مع التزام بالتميز والتمكين والحقوق

٤٣ – حقق صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقدما هاما أثناء فترة الإطار التمويلي المتعدد السنوات في مجال تحديث مبادئ عملهما التوجيهية التي يقوم عليها تعاونهما لإدارة الموارد المالية والبشرية بمزيد من الفعالية والكفاءة. وإن تفويض مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجموعة من السلطات إلى المديرة التنفيذية للصندوق، يتيح للصندوق فرصة الاضطلاع بمزيد من السلطة والمسؤوليات لمعالجة المسائل ذات الصلة بالموارد البشرية وإدارة الشؤون المالية وشراء الممتلكات (الأصول) والخدمات وإدارتها. وفي عام ٢٠٠٧، ساهمت هذه السلطات المفوضة في إنشاء مركز للموارد البشرية تابع للصندوق وفي تعزيز قدرة الصندوق على العمل بمزيد من الفعالية عن طريق اعتماد نظام أطلس. وأدى استخدام هذا النظام على نطاق أوسع وبطريقة أكثر فعالية إلى تعزيز قدرة اليونيسيف، إذ مكنها من تنفيذ عملياتها التي تزداد عددا وتعقيدا بسبب توسع قاعدة مواردها وزيادة تنوع مصادرها. وفي عام ٢٠٠٧، انتهى الصندوق من إعداد نموذج لتقييم المخاطر يشمل تدابير لتنظيم العمليات وتبسيطها، وبدأ تطبيق خطة من اللامركزية بتفويض مزيد من السلطات إلى المكاتب دون الإقليمية.

هاء – الهدف ٥– توفير قاعدة موارد أوسع وأكثر تنوعا وموثوقية تدعم قدرة الصندوق على الاستفادة من الفرص والوفاء بالالتزامات

٤٤ – ارتفعت موارد الصندوق أثناء فترة الإطار التمويلي المتعدد السنوات ارتفاعا هائلا. إذ ازدادت الموارد العادية الإجمالية إلى زهاء الضعف، أي من ٢٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٤ إلى نحو ٤٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٧. وزاد مجموع إيرادات الصندوق إلى الضعف بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ فبلغت ١١٥ مليون دولار، مقارنة بـ ٥٧,٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٦. وتجاوزت إيرادات الصندوق الموارد الأساسية التي حددها كهدف في إطاره التمويلي المتعدد السنوات، فوصلت إلى ٤٤ مليون دولار (كان المبلغ المتوقع ٤٠ مليون دولار). وقدم ما مجموعه ٥٤ جهة من الجهات المانحة الثنائية تبرعات في إطار الموارد الأساسية للصندوق، مقارنة بـ ٤٨ جهة منها في عام ٢٠٠٦. وزادت الجهات المانحة تبرعاتها في إطار الموارد الأساسية زيادة كبيرة، فزادتها النرويج إلى ٨,٨ ملايين دولار وإسبانيا إلى ٨ ملايين دولار. وتلقى الصندوق من إسبانيا والسويد والمملكة المتحدة والنرويج والولايات المتحدة أعلى قدر من التبرعات العامة. ومع أن الصندوق حقق تقدما هاما في مجال توسيع قاعدة موارده وتنويع مصادرها، تبقى هناك مشكلة تتمثل في تأمين

قاعدة موارد أوسع تكون على مستوى احتياجات النساء وولاية الصندوق. كما ثمة حاجة إلى توافر عدد أكبر من الجهات المانحة التي تتعهد بتقديم تبرعات، لا سيما إلى موارد الصندوق العادية، بشكل أكثر قابلية للاستشراف ولسنوات متعددة.

التحديات والدروس المستخلصة

٤٥ - أجرى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، كجانب رئيسي من إعداد خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، تقييما نفذته جهة خارجية لتقييم مدى تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات لعام ٢٠٠٧. وقدم التقييم معلومات مفيدة بشأن الجوانب الإيجابية والسلبية لأداء الصندوق، إلى جانب مدى جدوى استخدام الإطار التمويلي المتعدد السنوات كآلية يسترشد بها لإعداد البرامج. وبما أن النتائج التي توصل إليها التقييم كثيرة لدرجة يتعذر ذكرها هنا، يرد في ما يلي الجانبان البارزان منها:

٤٦ - الدور التحفيزي للصندوق: سلط التقييم الضوء على الوسائل العديدة التي أثر فيها الصندوق في طريقة تحفيز عمليات التغيير. وأوصى بضرورة إيضاح الفكرة التي يمثلها الصندوق كمحفز بمزيد من الدقة وبضرورة اللجوء إليه بشكل أكثر انتظاما ليصبح مفهوما حيا وذا أهمية، بخاصة من حيث إعادة تنفيذ برامج ومبادرات مثيلة لبرامجه ومبادراته وتكثيفها كآثار تحفيزية من ''الدرجة الثانية''. وسيبين الصندوق في الخطة الاستراتيجية المقبلة وبانتظام الأنشطة والبرامج التي تتطابق مع تعريف للمبادرة التحفيزية يتم الاتفاق عليه، مع تقييم كيفية استثارة المبادرات التحفيزية لعملية إعادة تنفيذ برامج مثيلة لبرامج الصندوق أو تكثيفها.

٤٧ - التغطية: أشار تقييم الإطار التمويلي المتعدد السنوات إلى وجود ''اتفاق واسع النطاق في أوساط الشركاء الذين تم التشاور معهم'' على أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ''نجح في تحقيق إنجازات مدهشة بموارد محدودة للغاية ... والانتقادات الوحيدة التي كثيرا ما توجه إلى الصندوق تتعلق بنقص التواجد ونقص الاعتمادات واحتمال 'تشتت جهوده للغاية' في سياق سعيه لتلبية الطلبات الكثيرة العدد''. وسيضمن الصندوق خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ بندا بشأن وجوده بشكل دائم واستراتيجي ومجدي التكاليف وفاعل على الصعيد دون الإقليمي لدعم البرامج التحفيزية والتحاور بين بلدان الجنوب، فضلا عن توفير المشورة الفنية العالية الجودة وضمان النوعية في مجال المساواة بين الجنسين، لا سيما في المراكز الإقليمية ودون الإقليمية التابعة للأمم المتحدة.